استعادة

عائلة في بردال، الصومال

تسببت الأزمة في تباطؤ خطى التقدم نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية الثالثة. ويتعين على بقية بلدان العالم أن تمد يد العون

دلفين س. غو، وريتشارد هارمسن، وهانز تيمر
Delfin S. Go, Richard Harmsen, and Hans Timmer

أبلت البلدان منخفضة الدخل، خاصة في أفريقيا جنوب الصحراء، بلاء حسنا نسبيا إبّان الأزمة الاقتصادية العالمية الأخيرة، وبدأت البلدان النامية تتقدم في مسيرة التعافي على نحو أفضل مما كان متوقعا. لكن التقدم صوب تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية الثالثة (راجع الإطار ١ والرسم البياني ١) سيظل بطيئا لعدة سنوات. فلن يكون التقدم في النمو الاقتصادي والحد من الفقر مضاهيا للتقدم اللافت للنظر الذي شهدته فترة ما قبل الأزمة، كما يُتوقع أن تستمر الفجوات في مسار التقدم نحو الأهداف الإنمائية أو الانحرافات عن هذا المسار الذي بدأ قبل الأزمة حتى عام ٢٠٢٠، أي بعد مرور خمس سنوات على التاريخ المستهدف لإنجازها، وهو عام ٢٠١٠.

وفي التاريخ ما ينبئ بأن العواقب ستكون وخيمة على التنمية البشرية، وخاصة بالنسبة للنساء والأطفال، إذا ما سمحنا باستمرار التعثر في خطى التعافي وأنماط الإخفاقات السابقة في مجال السياسات وانهيار المؤسسات وتداعي النمو. ولذلك فليس هناك من الوقت ما يسمح بأي تراخٍ. فالأمر يقتضي من المؤسسات المالية والمجتمع الدولي، بعد أن بادرا باتخاذ إجراءات عاجلة وقوية لمواجهة الأزمة، أن يبذلا مزيدا من الجهد لمساعدة البلدان النامية على استعادة زخمها السابق نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية الثالثة.

وقد حدث تحسن كبير في مؤشرات التنمية البشرية قبل وقوع الأزمة في عام ٢٠٠٨، بفضل تسارع النمو الاقتصادي في كثير من البلدان النامية بعد أوائل تسعينات القرن الماضي. وكان التقدم العام قويا في جهود الحد من الفقر بشكل خاص، حتى في أفريقيا. وتحققت نجاحات أيضا في التعليم الابتدائي، والمساواة في التعليم بين الجنسين في المرحلتين الابتدائية والثانوية، وإتاحة سبل موثوقة للحصول على المياه بجودة أفضل. لكن الصورة ليست مشجعة بنفس القدر فيما يتعلق بالأهداف الإنمائية الأخرى للألفية الثالثة – خاصة في مجال الصحة.

اختلافات بين المناطق

يوجد تباين عالمي كبير بين المناطق والبلدان وفئات الدخل. فبالنسبة للمناطق، يُلاحَظ أن أفريقيا جنوب الصحراء متأخرة عن الركب بالنسبة لجميع الأهداف الإنمائية، بما في ذلك الحد من الفقر. لكن ذلك يمثل نصف القصة وحسب – لأن هذه المنطقة حققت تقدما بالفعل. فطوال عشر سنوات سابقة، واصلت أفريقيا جنوب الصحراء السير في الطريق الصحيح نحو كل الأهداف الإنمائية تقريبا، لكن البدء من نقطة أدنى في بلدان هذه المنطقة جعل الطريق أكثر وعورة بالنسبة لها مقارنة بمناطق العالم الأخرى. فعلى سبيل المثال، كان من الصعب على

الزخم

أفريقيا اجتياز المسافة نحو الهدف المحدد لتخفيض الفقر، لأن دخل عدد كبير من سكان القارة في ١٩٩٠ كان أدنى بكثير من خط الفقر. وقد بدأت أفريقيا تنفيذ الإصلاحات متأخرة عن المناطق الأخرى، ومن ثم لم تستفد من تسارع نمو الدخل إلا في وقت متأخر.

وسجلت الدول الهشة والمتأثرة بالصراعات أبطأ معدلات النمو (انظر الرسم البياني ٢). وتمثل هذه الدول التي أنهكتها الصراعات وعرقلت تقدمها القدرات الضعيفة – والتي يقع أكثر من نصفها في أفريقيا جنوب الصحراء – سياقا صعبا لتقديم التمويل والخدمات الإنمائية الفعالة نظرا لواقعها السياسي ونظم الحوكمة السائدة فيها. وتمثل الدول الهشة ما يقرب من خمس سكان البلدان منخفضة الدخل لكنها تضم أكثر من ثلث فقراء هذه البلدان. ومن ثم فسوف يكون تحدي الوصول إلى الأهداف الإنمائية مركزا إلى حد كبير في البلدان منخفضة الدخل، لا سيما الدول الهشة.

وقد كان تقدم البلدان متوسطة الدخل صوب تحقيق الأهداف الإنمائية هو الأسرع على مستوى العالم، حيث لا تزال تمضي كمجموعة على المسار الصحيح نحو تخفيض الفقر. لكن هناك مواطن تركز كبيرة للفقر في كثير من هذه البلدان، مما يعكس في جانب منه وجود عدم مساواة واضحة بين الدخول. ويعني تركز الفقر على هذا النحو، إلى جانب التضخم السكاني في بعض البلدان، أن البلدان متوسطة الدخل لا تزال موطنا لأغلبية فقراء العالم بالأعداد المطلقة. كذلك لا يزال كثير من البلدان متوسطة الدخل يواجه تحديات كبرى في تحقيق أهداف التنمية البشرية غير المتعلقة بالدخل.

نجاحات

يشهد الفقر المدقع تراجعا سريعا في وقتنا الراهن. فقد انخفض الفقر على مستوى العالم بنسبة ٤٠٪ منذ عام ١٩٩٠، وتحقق البلدان النامية تقدما طيبا نحو بلوغ الهدف العالمي المتمثل في تخفيض فقر الدخل بمقدار النصف مع حلول عام

الشكل ١

التقدم على أجزاء

يمضي العالم في المسار الصحيح لبلوغ بعض الأهداف بحلول عام ٢٠١٥، لكنه غير قادر على تحقيق الأهداف الأخرى.

(٪ من هدف ٢٠١٥)

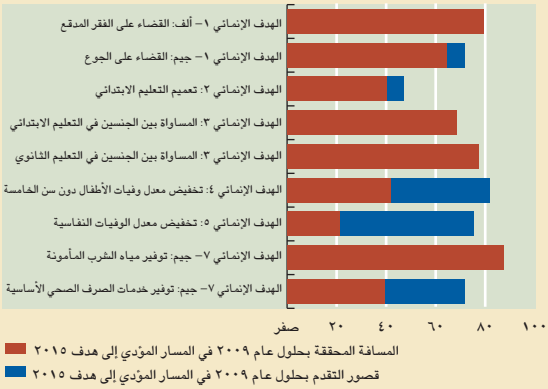

المصدر: حسابات خبراء البنك الدولي.
ملحوظة: استنادا إلى البيانات المتوافرة في ٢٠٠٩، والتي تتراوح بين عامي ٢٠٠٥ و٢٠٠٩ .

الإطار ١

الأهداف الإنمائية للألفية الثالثة والغايات القياسية المؤدية إليها

١- القضاء على الفقر المدقع والجوع

١– ألف: تخفيض نسبة السكان الذين يقل دخلهم اليومي عن ١,٢٥ دولار إلى النصف بحلول ٢٠١٥.

١– باء: توفير العمالة الكاملة والمنتجة والعمل اللائق للجميع، بما في ذلك النساء والشباب.

١– جيم: تخفيض نسبة السكان الذين يعانون من الجوع إلى النصف.

٢- تحقيق التغطية الكاملة بالتعليم الابتدائي (لمن هم في عمر هذه المرحلة)

٢– ألف: ضمان إتاحة الفرصة لإتمام مرحلة التعليم الابتدائي للأطفال في كل مكان، سواء الذكور أو الإناث، بحلول عام ٢٠١٥.

٣- تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة

٣– ألف: إزالة التفاوت بين الجنسين في التعليم الابتدائي والثانوي، ويفضل أن يتم ذلك بحلول عام ٢٠٠٥ وبالنسبة لجميع مراحل التعليم في تاريخ لا يتجاوز عام ٢٠١٥.

٤- تخفيض وفيات الأطفال

٤– ألف: تخفيض معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة بمقدار الثلثين في الفترة بين ١٩٩٠ و ٢٠١٥.

٥- تحسين الصحة النفاسية

٥–ألف: تخفيض معدل الوفيات النفاسية بمقدار ثلاثة أرباع في الفترة بين ١٩٩٠ و ٢٠١٥.

٥–باء: تعميم إتاحة خدمات الصحة الإنجابية بحلول عام ٢٠١٥.

٦- مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/ الإيدز والملاريا وغيرهما من الأمراض

٦– ألف: وقف انتشار فيروس نقص المناعة البشرية/ الإيدز بحلول عام ٢٠١٥ وبدء تضييق نطاقه اعتبارا من ذلك التاريخ.

٦– باء: تعميم إتاحة العلاج من فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز بحلول عام ٢٠١٠ لجميع من يحتاجون إليه.

٦– جيم: وقف انتشار الملاريا وغيرها من الأمراض الرئيسية بحلول عام ٢٠١٥ وبدء تضييق نطاقه اعتبارا من ذلك التاريخ.

٧- ضمان الاستمرارية البيئية

٧– ألف: إدماج مبادئ التنمية القابلة للاستمرار في السياسات والبرامج القُطْرية والحد من فقدان الموارد البيئية.

٧– باء: الحد من فقدان التنوع البيولوجي، مع تحقيق خفض ملموس في معدل فقدانه بحلول عام ٢٠١٠.

٧– جيم: تخفيض نسبة الأشخاص الذين لا يمكنهم الحصول باستمرار على مياه الشرب المأمونة وخدمات الصرف الصحي الأساسية إلى النصف بحلول عام ٢٠١٥.

٧– دال: تحقيق تحسن كبير بحلول عام ٢٠٢٠ في الحالة المعيشية لما لا يقل عن ١٠٠ مليون نسمة من سكان الأحياء الفقيرة.

٨- إقامة شراكة عالمية من أجل التنمية

٨– ألف: المضي في إقامة نظام تجاري ومالي يتسم بالانفتاح والتقيد بالقواعد ووضوح المسار وعدم التمييز.

٨– باء: معالجة الاحتياجات الخاصة لأقل البلدان نموا.

٨– جيم: معالجة الاحتياجات الخاصة للبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية.

٨– دال: المعالجة الشاملة لمشكلات ديون البلدان النامية باتخاذ تدابير على الصعيدين الوطني والدولي للوصول بديونها إلى مستويات يمكن تحملها على المدى الطويل.

٨– هاء: التعاون مع شركات المستحضرات الصيدلانية لإتاحة العقاقير الأساسية بأسعار ميسورة في البلدان النامية.

٨– واو: التعاون مع القطاع الخاص لإتاحة مزايا التكنولوجيات الجديدة، وخاصة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

٢٠١٥ (مقارنة بالخط الأساسي لعام ١٩٩٠). ورغم النمو السكاني، فقد انخفض عدد الفقراء الذين يعيشون على أقل من ١,٢٥ دولار يوميا في البلدان النامية من نحو ١,٨مليار في ١٩٩٠ إلى ١,٤ مليار في ٢٠٠٥ – أي من ٤٢٪ من السكان إلى ٢٥٪ منهم. وبفضل سرعة النمو، لا سيما في الصين، تمكنت منطقة شرق آسيا بالفعل من تخفيض الفقر بمقدار النصف. وظل الفقر يتناقص بسرعة في أفريقيا جنوب الصحراء أيضا منذ أواخر تسعينات القرن الماضي، وإن كان من غير المرجح لهذه المنطقة أن تبلغ الهدف المرجو، الأمر الذي يرجع في الأساس إلى النقطة المنخفضة التي بدأت منها.

وقد أصبح تعميم إتاحة التعليم الابتدائي أمرا في المتناول، حيث حدثت زيادة لافتة في صافي معدلات القيد في العديد من البلدان منخفضة الدخل بين عامي ٢٠٠٠ و ٢٠٠٦. وفي أكثر من ٦٠ بلدا ناميا، ينتظم في المدارس ما يربو على ٩٠٪ من الأطفال في سن الدراسة؛ بينما انخفض عدد الأطفال غير المقيدين في المدارس من ١١٥ مليونا في عام ٢٠٠٢ إلى ١٠١ مليون في عام ٢٠٠٧، حتى في ظروف النمو السكاني. وفي عام ٢٠٠٧ بلغ معدل إتمام الدراسة الابتدائية ٨٦٪ في كافة البلدان النامية – ٩٣٪ في البلدان متوسطة الدخل، وإنما كان في حدود ٦٥٪ فقط في البلدان منخفضة الدخل. وبالنسبة لمنطقتي أفريقيا جنوب الصحراء وشرق آسيا، يظل المعدلان الأكثر انخفاضا في عام ٢٠٠٧، وهما ٦٠٪ و٨٠٪ على الترتيب، بمثابة تقدم عن المعدلين ٥١٪ و ٦٢٪ المسجلين في عام ١٩٩١. ولكن تحقيق الهدف لا يزال مهمة صعبة بالنظر إلى بقاء ٤١ مليون طفل في سن الدراسة الابتدائية خارج المدارس في أفريقيا جنوب الصحراء، و ٣١,٥ مليون طفل في شرق آسيا.

وهناك تراجع متزايد في فجوة التعليم بين الجنسين بفضل ارتفاع معدلات القيد في المدارس. ومع ارتفاع عدد الفتيات اللاتي يستكملن التعليم الابتدائي ارتفاعا فاق بكثير ما كان عليه في أي وقت مضى، تمكن نحو ثلثي البلدان النامية من تحقيق المساواة بين الجنسين في التعليم الابتدائي بحلول عام ٢٠٠٥، ويمكن تحقيق الهدف الإنمائي الثالث المعني بالمساواة بين الجنسين في التعليم الابتدائي والثانوي بحلول عام ٢٠١٥. وتواصل أفريقيا جنوب الصحراء إحراز تقدم طيب في هذا الخصوص، لكنها لا تزال شديدة البعد عن الهدف العالمي. أما هدف الحصول على مياه الشرب المأمونة فهو يسير في الاتجاه الصحيح عالميا وفي معظم المناطق. وبسبب التوسع السريع في الإنفاق على البنية التحتية، تحسنت مصادر مياه الشرب المتاحة لأكثر من ١,٦ مليار نسمة، مما زاد نسبة السكان الذين تتوافر لهم هذه الفرص من ٧٦٪ إلى ٨٦٪ بين عامي ١٩٩٠ و٢٠٠٦. ويصل عدد البلدان النامية التي تسير في اتجاه تحقيق هذا الهدف إلى نحو ٧٦ بلدا، لكن هناك ٢٣ بلدا ناميا لم تحقق أي تقدم، بينما تراجعت خمسة بلدان أخرى.

الشكل ٢

تناوَل برفق

حققت الدول الهشة أقل مستويات التقدم نحو الأهداف الإنمائية للألفية الثالثة.

(حالة التقدم نحو الأهداف الإنمائية في عام ٢٠٠٩)

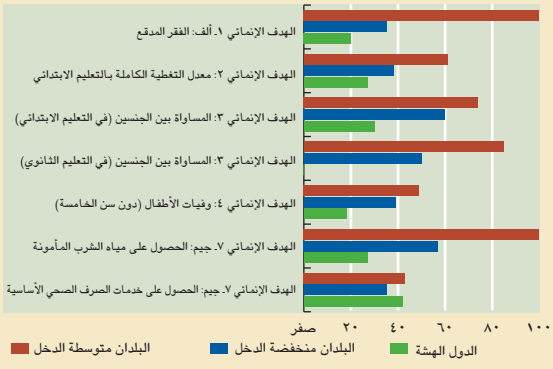

المصدر:حسابات خبراء البنك الدولي المستمدة من قاعدة بيانات «مؤشرات التنمية العالمية».
ملحوظة: أحدث البيانات في عام ٢٠٠٩.

تقدم متفاوت أو ضعيف

تتركز أسوأ التوقعات الراهنة لأهداف الألفية في الظروف الصحية، مثل وفيات الأطفال الرضع. فقد انخفض معدل وفيات الأطفال دون الخامسة في البلدان النامية من ١٠١ حالة وفاة لكل ألف من المواليد أحياء إلى ٧٣ حالة بين عامي ١٩٩٠ و ٢٠٠٨، مما يدل على تقدم ملحوظ وإن لم يكن كافيا نحو الوفاء بهدف خفض معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة بمقدار الثلثين (الهدف الإنمائي الرابع). وفي عام ٢٠٠٨، بلغت وفيات الأطفال بسبب أمراض يمكن الوقاية منها ٩ ملايين حالة، مقابل ١٣ مليونا في ١٩٩٠. وتضم أفريقيا جنوب الصحراء ٢٠٪ من أطفال العالم دون سن الخامسة، لكنها تستأثر أيضا بنسبة ٥٠٪ من مجموع وفيات الأطفال. كذلك فإن التقدم في مجال تخفيض وفيات الأطفال الرضع في شرق آسيا يقصر كثيرا أيضا عن بلوغ ذات الهدف.

أما هدف صحة الأمهات فهو أقل الأهداف المرجح بلوغها بحلول عام ٢٠١٥، حيث تصل وفيات الأمهات إلى ١٠ آلاف سيدة أسبوعيا في البلدان النامية بسبب إصابتهن بمضاعفات قابلة للعلاج في الحمل والولادة. ولكن ثمة بيانات أفضل أتاحت استخلاص نتائج جديدة تشير إلى انخفاض نسبة وفيات الأمهات بدرجة أكبر مما أشارت التقديرات السابقة (دراسة Hogan and others, 2010: راجع مقال «إنقاذ حياة الأمهات» في هذا العدد من مجلة التمويل والتنمية). فقد انخفضت وفيات الأمهات بشكل ملحوظ من ٤٢٢ لكل ١٠٠ ألف من المواليد أحياء في عام ١٩٨٠ إلى ٣٢٠ في ١٩٩٠ و ٢٥١ في ٢٠٠٨. وكان أكثر من نصف

الشكل ٣

تباطؤ النمو يعرقل التقدم

يؤدي تباطؤ النمو في أفريقيا جنوب الصحراء إلى هبوط المؤشرات الرئيسية للتنمية البشرية والمساواة بين الجنسين.

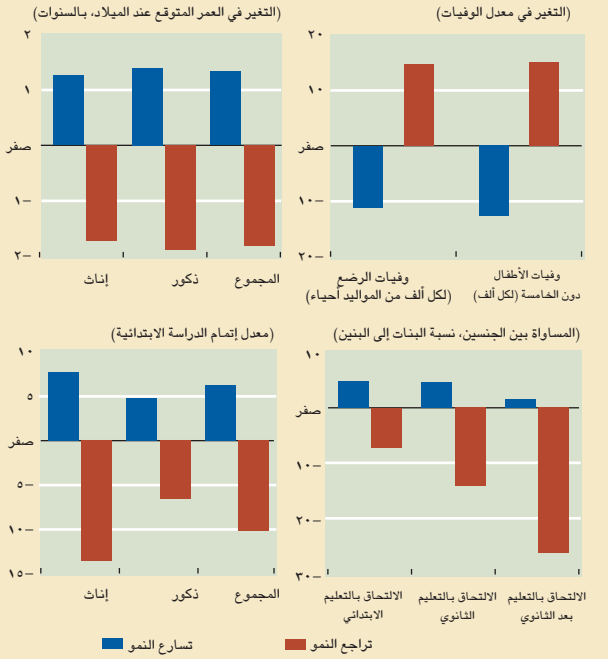

المصدر: حسابات خبراء البنك الدولي استنادا إلى قاعدة بيانات تقرير «مؤشرات التنمية العالمية».

هذه الوفيات مركزا في ستة بلدان – أفغانستان، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وإثيوبيا، والهند، ونيجيريا، وباكستان. وتواصل بوليفيا والصين وإكوادور ومصر تحقيق إنجازات سريعة، بينما يوجد ٢٣ بلدا في المسار الصحيح نحو تحقيق هذا الهدف الإنمائي. وفي منطقة أفريقيا جنوب الصحراء، أبدت المنطقتان الوسطى والشرقية بعض التحسن منذ عام ١٩٩٠، لكن عدد وفيات السيدات الحوامل بسبب عدوى فيروس نقص المناعة البشرية (HIV) أدى إلى تعثر المنطقتين الجنوبية والغربية.

وقد تسببت أزمة الغذاء الأخيرة في عرقلة التقدم نحو تخفيض سوء التغذية والجوع. فالعالم النامي لم يعد على المسار المؤدي إلى تخفيض نسبة الجياع إلى النصف، حيث يشكل سوء التغذية أكثر من ثلث عبء أمراض الأطفال دون سن الخامسة. ويتسبب في أكثر من ٢٠٪ من وفيات الحوامل. وقد انخفضت نسبة الأطفال ناقصي الوزن دون سن الخامسة من ٣٣٪ في البلدان النامية في عام ١٩٩٠ إلى ٢٦٪ في ٢٠٠٦، وهو معدل أبطأ بكثير من المطلوب لخفض سوء التغذية بمقدار النصف مع حلول ٢٠١٥. وتسجل منطقتا أفريقيا جنوب الصحراء وشرق آسيا أبطأ تقدم نحو تحقيق هذا الهدف، حيث عدد الأطفال المصابين بالتقزم الحاد إلى المتوسط دون سن الخامسة يصل إلى ٣٥٪ من الأطفال في هذه الشريحة العمرية – أي أكثر من ١٤٠ مليون طفل.

وقد ثبت أن وقف انتشار الأمراض المعدية الرئيسية أمر صعب أيضا. فعلى الرغم مما شهدته السنوات الأخيرة من تراجع الزيادة السريعة في انتشار فيروس نقص المناعة البشرية والوفيات ذات الصلة به، نجد أن عدد يقدر بنحو ٣٣,٤ مليون نسمة كانوا مصابين بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في عام ٢٠٠٨. وفي ذلك العام، ظهرت ٢,٧ مليون حالة عدوى جديدة ونحو مليوني حالة وفاة مرتبطة بالإيدز. ولا تزال أفريقيا جنوب الصحراء هي الأكثر إصابة بهذه العدوى؛ إذ كان عدد المصابين فيها يزيد على ثلثي العدد الكلي لمن يعيشون بفيروس نقص المناعة البشرية ونحو ثلاثة أرباع الوفيات المتعلقة بمرض الإيدز في عام ٢٠٠٨. ومن ناحية أخرى، يلاحظ حدوث تراجع مطرد في معدل انتشار مرض السل الذي راح ضحيته ١,٨ مليون نسمة في عام ٢٠٠٦، وذلك في جميع المناطق عدا أفريقيا جنوب الصحراء. ولا تزال نسبة الوفيات الناجمة عن الملاريا مرتفعة، إذ تبلغ نحو مليون نسمة سنويا، علما بأن ٨٠٪ من الضحايا كانوا أطفالا في أفريقيا جنوب الصحراء.

الإطار ٢

أسس للتقدم

يشكل النمو الاقتصادي والاستقرار ركيزة الإنفاق العام اللازم للوفاء بالأهداف الإنمائية للألفية الثالثة. ومن ثم يتعين تقييم احتمالات التقدم نحو بلوغ المزيد من هذه الأهداف في ضوء التطورات الاقتصادية الكلية في البلدان الصاعدة والنامية.

وعلى الرغم من الانخفاض الحاد في النشاط الاقتصادي، فقد حقق الكثير من البلدان الصاعدة والنامية نتائج أفضل مما كان يخشى في بداية الأزمة الاقتصادية العالمية الأخيرة. فظل النمو موجبا في عدد كبير من البلدان أثناء عام ٢٠٠٩، ويبدو التعافي الاقتصادي أقوى إلى حد ما في عام ٢٠١٠ مقارنة بما كان متوقعا في البداية. وحققت البلدان الصاعدة والنامية الآسيوية نموا يربو على ٦,٥٪ في عام ٢٠٠٩، ومن المتوقع أن يصل معدل نموها إلى أكثر من ٩٪ في ٢٠١٠. أما النمو في أفقر البلدان فقد ظل موجبا في المتوسط في السنة الأخيرة أيضا. ففي أفريقيا جنوب الصحراء ظل معدل النمو أعلى من ٢٪، ويتوقع صندوق النقد الدولي ارتفاعه إلى ٥٪ في عام ٢٠١٠. ومن ناحية أخرى، كان الضرر أكثر جسامة في الاقتصادات الصاعدة ذات الاختلالات الكبيرة (أوروبا الشرقية) أو الروابط الوثيقة مع الاقتصادات المتقدمة (أوروبا الشرقية وأمريكا اللاتينية). ولا تزال معدلات النمو في كثير من البلدان أقل إلى حد ما من مستويات ما قبل الأزمة، مع تركز المخاطر على جانب الانخفاض نظرا لتباطؤ النشاط الاقتصادي وطابعه الهش في الاقتصادات المتقدمة.

كذلك تسجل التدفقات المالية إلى البلدان الصاعدة والنامية انتعاشا مطردا. فالكيانات السيادية تواصل الاقتراض بمستويات قياسية، وفروق العائد على سندات الأسواق الصاعدة انخفضت إلى مستويات عامي ٢٠٠٦ و ٢٠٠٧. وعقب التباطؤ الذي حدث في عام ٢٠٠٩، يُتوقع أن ترتفع التحويلات الخاصة من المغتربين في عام ٢٠١٠، كما حدث تحسن كبير في فرص نفاذ القطاع الخاص إلى الأسواق المالية. ولكن صافي التدفقات المالية إلى البلدان الصاعدة والنامية لا يزال دون مستويات ما قبل الأزمة على وجه الإجمال، لأن التمويل المصرفي والاستثمار الأجنبي المباشر لم يحققا تعافيا كاملا بعد.

وقد أسهمت عدة عوامل في مساعدة الاقتصادات الصاعدة والنامية على تجاوز الأزمة.

فالبلدان ذات السياسات القوية قبل الأزمة استطاعت أن تتحمل عجزا أكبر في الموازنة العامة مقارنة بالبلدان ذات المراكز الهشة من حيث الديون وأرصدة المالية العامة. وهناك بلدان عديدة دعمت الطلب المحلي بالحفاظ على خططها الموضوعة للإنفاق – بما في ذلك الإنفاق الاجتماعي – رغم تراجع الإيرادات. وفي بلدان أخرى، تم توسيع شبكات الأمان الاجتماعي، مما خفف من تأثير الأزمة على الفقراء.

كذلك أسهمت مساعدات صندوق النقد الدولي والبنك الدولي في انتشال بلدان عديدة من براثن الأزمة. فقد دعم الصندوق تمويله المتاح بموجب التسهيلات التمويلية القائمة، وعزز الاحتياطيات من خلال توزيع حقوق سحب خاصة تعادل ٢٥٠ مليار دولار أمريكي، وأنشأ تسهيلا جديدا للاقتصادات الصاعدة التي تتمتع بسجل أداء إيجابي (خط الائتمان المرن)، وأدخل إصلاحات على التسهيلات المالية المقدمة للبلدان منخفضة الدخل، وعمل على ترشيد الشرطية المرتبطة ببرامجه. أما البنك الدولي وبنوك التنمية الإقليمية متعددة الأطراف فقد عززت قيمة التزاماتها الموجهة لحماية برامج التنمية الأساسية ودعم القطاع الخاص ومساعدة الأسر الفقيرة إلى ١١٥ مليار دولار في عام ٢٠٠٩. وقامت مجموعة البنك الدولي بدعم صادرات البلدان النامية عن طريق تقديم الضمانات والسيولة لتمويل التجارة.

وأخيرا، ارتفعت أسعار السلع الأولية في عام ٢٠٠٩ – قبل الموعد المتوقع – مما خفف من تأثير الأزمة على الاقتصادات المصدرة لهذه السلع.

وقد ارتبط الارتفاع المطرد في النمو الاقتصادي لدى البلدان الصاعدة والنامية بتحسن سياسات المالية العامة على مدار السنوات الخمس عشرة المنصرمة (انظر الرسم البياني). ففي عام ٢٠٠٧، عشية الأزمة، كان متوسط عجز الموازنة في هذه البلدان جزءا ضيلا مما كان عليه في أوائل التسعينات، مما سمح بزيادة العجز المالي لدعم النشاط الاقتصادي عندما حلّت الأزمة. وقد أبرزت التطورات التي شهدها عام ٢٠٠٩ أهمية الحفاظ على سياسة اقتصادية كلية حذرة في أوقات اليسر، حتى يتسنى التصدي للصدمات وتجنب تخفيض الإنفاق الاجتماعي أثناء فترات الهبوط الاقتصادي.

الادخار من أجل النمو في المستقبل

سياسات المالية العامة السليمة تعني أن البلدان كانت تمتلك المال اللازم للإنفاق حين وقعت الأزمة في عام ٢٠٠٧.

(رصيد المالية العامة، ٪ من إجمالي الناتج المحلي)

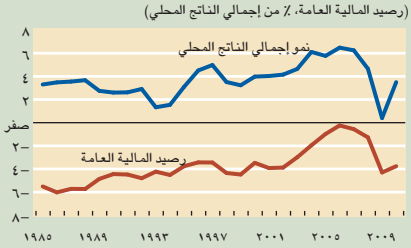

المصدر: صندوق النقد الدولي، تقرير آفاق الاقتصاد العالمي.

حلقات خبيثة

تشير وقائع التاريخ إلى تفاوت كبير في أثر الدورات الاقتصادية على مؤشرات التنمية البشرية. حيث يلاحظ أن التدهور في أوقات العسر يزيد بكثير عن التحسن في أوقات الرخاء (انظر الرسم البياني ٣). فعلى سبيل المثال، يزيد العمر المتوقع بواقع عامين على المتوسط العام خلال فترات النمو المتسارع، لكنه يقل بمقدار ٦,٥ سنة أثناء فترات التباطؤ. وتقل وفيات الأطفال الرضع بمقدار ٨ لكل ألف أثناء فترات التسارع بينما تزداد بمقدار ٢٤ في الألف أثناء فترات التباطؤ. كذلك ترتفع نسبة إتمام التعليم الابتدائي بواقع ٤٪ أثناء فترات التسارع، لكنها تنخفض بمقدار ٢٥٪ أثناء فترات التباطؤ. ويُلاحظ أن الارتباط بين المؤشرات الاجتماعية وفترات تباطؤ النمو يكون أوثق من الارتباط بين هذه المؤشرات وفترات تسارع النمو.

ينبغي للمانحين أن يوفوا بالتزاماتهم وأن يجعلوا المسار المتوقع لتدفقات المعونة أكثر وضوحا.

ويكون الأثر غير متناسب على المجموعات الضعيفة – أي الرضع والأطفال، لا سيما البنات، وخاصة في البلدان الفقيرة في أفريقيا جنوب الصحراء. فعلى سبيل المثال، يزداد العمر المتوقع للبنات والبنين بمقدار عامين في أوقات الرخاء، لكنه يقل بنحو ٧ سنوات للبنات و ٦ سنوات للبنين في أوقات العسر. ويرتفع معدل إتمام التعليم الابتدائي بخمس نقط مئوية للبنات و ٣ نقط مئوية للبنين في أوقات اليسر (من واقع متوسطات عينات كل منهما) لكنه ينخفض بمقدار ٢٩ نقطة مئوية للبنات و ٢٢ نقطة مئوية للبنين في أوقات العسر. وترتفع نسبة التحاق الإناث بالمدارس مقارنة بالذكور في المراحل الابتدائية والثانوية وما بعد الثانوية بنحو نقطتين مئويتين في فترات النمو المتسارع، لكنها تنخفض بمقدار ٧ نقط مئوية (للمرحلة الابتدائية) و ١٥ نقطة مئوية (للمرحلة الثانوية) و٤٠ نقطة مئوية (لما بعد الثانوية) في فترات تباطؤ النمو. وبمجرد خروج الأطفال من التعليم، ينخفض رأسمالهم البشري المستقبلي على أساس دائم.

ويصعب التمييز في هذا الصدد بين السبب والنتيجة. فلماذا تكون الحلقات الخبيثة أثناء الأزمة أقوى من الحلقات الحميدة في أوقات الرخاء؟ يرجع ذلك إلى أربعة أسباب. فهناك معدل تواتر فترات الهبوط الاقتصادي، بما في ذلك فترات الصراع، والذي يكون أعلى في البلدان منخفضة الدخل. وهناك مناخ السياسات الضعيف في كثير من البلدان، ونزعة التراجع الحاد أثناء الأزمات التي تغلب على المؤشرات الاقتصادية والاستقرار السياسي، والتعبير عن الرأي والمساءلة، والأطر التنظيمية، وسيادة القانون وفعالية الحكومة. وهناك تقلص الإنفاق الاجتماعي في مناخ يسوده الافتقار إلى شبكات الأمان الاجتماعي، ووقوع ضغوط على المعونة ومدى فعاليتها. ثم هناك تدهور النمو وتقديم الخدمات للفقراء – وهما محركان أساسيان لنتائج التنمية – والذي يبدو مُرْبِكا إلى حد خطير، بينما يكون التحسن تدريجيا وحسب في المكاسب التي تتحقق خلال فترات الازدهار.

بيد أن الأزمة العالمية كانت هذه المرة أقل اجتياحا للبلدان الفقيرة، الأمر الذي يرجع في الأساس إلى وجود سياسات ومؤسسات أفضل، وتحقيق أداء اقتصادي أقوى (راجع الإطار ٢)، وتقديم معونة أكبر، ووجود ديون أقل، وتوافر مناخ خارجي مواتٍ.

وحتى مع ذلك، فسوف يستمر تأثير الأزمة على حالة الفقر لفترة طويلة. فستواصل معدلات الفقر انخفاضها بعد الأزمة ولكن ببطء أكبر. وبحلول عام ٢٠١٥ يُتوقع أن يبلغ معدل الفقر العالمي ١٥٪، بدلا من ١٤,١٪ لو لم تقع الأزمة. ومع نهاية ٢٠١٠، ستكون الأزمة قد أضافت ٦٤ مليون نسمة إلى من يعيشون في فقر مدقع. ولن يعوض تعافي الاقتصاد كل ما ضاع من مكاسب. ومن المتوقع أن يبلغ معدل الفقر في أفريقيا جنوب الصحراء ٣٨٪ بحلول عام ٢٠١٥، بدلا من ٣٦٪ لو لم تحدث الأزمة، ومن ثم يكون عدد الناجين من ربقة الفقر أقل بمقدار ٢٠ مليون نسمة.

ويمكن أن يكون التأثير متوسط الأجل كبيرا أيضا على الأهداف الإنمائية. حيث يُتوقع أن يقل عدد من يتاح لهم الحصول على إمدادات المياه المحسنة بمقدار ٢٥ مليون نسمة تقريبا. وأوضح مثال للتكلفة التي لا سبيل إلى تعويضها هو وفاة عدد إضافي من الرُضع قدره ٢٦٥ ألف رضيع وعدد إضافي من الأطفال دون الخامسة قدره ١,٢مليون طفل في الفترة بين عامي ٢٠٠٩ و ٢٠١٥ من جراء الأزمة.

استعادة الزخم

وأخيرا، فإن تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية الثالثة يتوقف على اتخاذ الحكومات والأسر والشركات في البلدان النامية إجراءات سليمة من خلال السياسات. وينبغي تنشيط النمو واسع النطاق، وإعادة السياسات الاقتصادية الكلية إلى مسار مستقر وقابل للاستمرار. وتعني السياسات المحلية السليمة أيضا تقديم خدمات أفضل وإدارة قدر أكبر من الموارد المحلية على أساس من الشفافية والحكمة. وسيكون على البلدان تحسين شبكات الأمان الاجتماعي الموجهة للفئات المستحقة، سواء من حيث إمكانية تحمل تكلفتها أو جودة تنفيذها أو مدى تغطيتها، نظرا لأهميتها في دعم دخول الأسر أثناء فترات العسر المالي. ولكن ظروف معيشة الفقراء في البلدان منخفضة الدخل لن تتحسن إلا بإيجاد موارد إضافية وتهيئة مناخ خارجي مواتٍ. وينبغي أن يفي المانحون بالتزامات المعونة التي تعهدوا بها وأن يعملوا على زيادة وضوح تدفقات المعونة المتوقعة. وتعلق أهمية مماثلة أيضا على قوة التجارة العالمية واستمرار توسعها، وزيادة فرص النفاذ إلى الأسواق أمام البلدان النامية. ولا يزال يتعين إنجاز الكثير قبل عام ٢٠١٥. ■

دلفين س. غو يشغل منصب كبير اقتصاديين وهانز تيمر يشغل منصب مدير، وكلاهما في مجموعة «آفاق اقتصاديات التنمية» لدى البنك الدولي، وريتشارد هارمسن يعمل نائب رئيس قسم في إدارة الاستراتيجيات والسياسات والمراجعة لدى صندوق النقد الدولي.

المراجع:

Arbache, J., D. Go, and V. Korman, forthcoming, "Does Growth Volatility Matter for Development Outcomes? An Empirical Investigation Using Global Data," background paper for Global Monitoring Report 2010 *(Washington: World Bank).*

Hogan, M., K. Foreman, M. Naghavi, S. Ahn, M. Wang, S. Makela, A. Lopez, R. Lozano, and C. Murray, 2010, "Maternal Mortality for 181 Countries, 1980–2008: A Systematic Analysis of Progress towards Millennium Development Goal 5," The Lancet, *Vol. 375, No. 9726, pp. 1609–23.*

International Development Association, and International Monetary Fund, 2009, "Heavily Indebted Poor Countries (HIPC) Initiative and Multilateral Debt Relief Initiative (MDRI): Status of Implementation," September 15 (Washington: World Bank and IMF).

International Monetary Fund (IMF), 2010, World Economic Outlook *(Washington, April).*

UNICEF, 2007, Progress for Children: A World Fit for Children Statistical Review, *No. 6 (New York).*

World Bank, and International Monetary Fund, 2010, Global Monitoring Report 2010: The MDGs after the Crisis *(Washington: World Bank and IMF).*